

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة اقتصاد نقدي وبنكي

دروس عبر الخط لمقياس:

الاقتصاد النقدي والمالي المعمق

أستاذة المقياس: مداس حبيبة

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2022-2023

المحور الثالث: السياسات النقدية ودورها في علاج التضخم

التضخم أو ارتفاع الأسعار هو محصلة لعدة عوامل تساهم في عدم تغير العرض الكلي من السلع والخدمات أو تزايد الإنتاج بوتيرة أقل من زيادة الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي. وبسبب آثاره الاقتصادية الكثيرة على الإنتاج وتضرر الاستثمار وعدم القدرة على التصدير والتأثير السلبي على الميل للادخار (الأمر الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي)، كان لا بد من محاولة علاجه بشتى الطرق وأهمها السياسة النقدية.

أولا- البنك المركزي

1. تعريفه:

هو مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي في الاقتصاد، وتمثل السلطة النقدية في الدولة، ويحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من جانب الإصدار النقدي ومراقبة الائتمان وعرض النقود بصفة عامة. والبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة حيث لا يمكن أن تتعدد الوحدات المصدرة للنقد والمستقلة عن بعضها البعض في دولة واحدة، كما أنه مؤسسة عامة لا تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بل تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات.

ويعد النشاط المصرفي حديث النشأة مقارنة بالبنوك التجارية ويعود أساسا إلى نهاية القرن 19 حيث نشأت في البداية كبنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك عامة، فمع التزايد السريع للتجارة وانتشار استعمال الأوراق النقدية وتعدد المصارف في كل دولة، دعت الحاجة إلى ضرورة تماثل الأوراق المتداولة وإلى تنظيم أحسن لإصدارها. وهو ما دفع كل البلدان تقريبا إلى سن تشريعات تمنح مصرف واحدا احتكارا كليا للإصدار النقدي.

2. وظائفه:

أ- وظيفة الإصدار النقدي: حيث تمنح الدولة للبنك المركزي وحدة سلطة إصدار النقود، وقد تطورت عملية الإصدار وفق للعلاقة التي تربط النقود الورقية بالذهب عبر عدة مراحل فقد كان غطاء الإصدار في البداية ذهبيا بالكامل، ثم مع مرور الوقت أصبح يتشكل من مجموعة من الأصول، منها ما يستخدم لتغطية التداول الخارجي كالذهب والعملات الأجنبية، ومنها ما يستخدم لتغطية احتياجات التداول الداخلي كأدوات الخزينة وبعض الأوراق والكمبيالات التجارية المخصومة.

ب- وظيفة بنك الحكومة: يقوم البنك المركزي بدور بنك الدولة ومستشارها المالي حيث يقبل أذونات الخزينة الصادرة عنها وتمدها بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها. كما يقدم لها العديد من الخدمات فهو ينظم وتحفظ الحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، وتمدها بالعملات الأجنبية اللازمة لمواجهة المدفوعات الخارجية.

كما يتولى إصدار القروض العامة نيابة عنها ويعتبر أيضا المستشار المالي للحكومة فيقدم لها النصيحة فيما يتعلق بالإفناق العام والميزانية. إضافة إلى كونه ممثلا لها في المسائل النقدية والمالية الدولية بحكم تجربته واحتوائه على الخبراء والمتخصصين.

ت- وظيفة بنك البنوك: حيث يعمل البنك المركزي كقائد للنظام المصرفي من خلال ما يلي:

- منح الاعتمادات بإنشاء البنوك وممارسة الأعمال المصرفية وسحبها عند الضرورة.
- احتفاظه بنسبة الاحتياط القانوني من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية حيث يمكنه من خلال تعديلها من ممارسة دوره في الرقابة على الائتمان وتوجيه
- القيام بالأعمال المركزية الخاصة بالمقاصة بين البنوك، والمقاصة هي التسوية السريعة للديون المتبادلة بين البنوك التجارية والناجحة على العمليات اليومية لها.
- القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية عند الحاجة عن طريق تقديم قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية.

ثانيا- مفهوم السياسة النقدية وتطورها:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة النقدية في إدارة وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. بالتأثير على المتغيرات النقدية (العرض النقدي)، وسلوك الأعوان الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة. وهي كذلك إدارة البنك المركزي للنقود والائتمان بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، ومواجهة التقلبات الاقتصادية (تضخم وانكماش) وتحقيق التنمية الاقتصادية. فإذا كانت هناك بوادر تضخمية يسارع البنك المركزي إلى محاولة تخفيض الطلب الكلي عن طريق امتصاص السيولة الزائدة عن احتياجات التداول، قصد محاربة ارتفاع الأسعار. أما إذا ظهرت بوادر ركود فيسارع لاتخاذ تدابير من شأنها زيادة السيولة وتوفير أرصدة نقدية جديدة إلى الحد المناسب عن طريق تشجيع الائتمان وتنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الإنتاج.

وتطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات النقدية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة ولتي كانت الأحداث الاقتصادية هي المحرك لها خاصة التضخم والمشاكل النقدية، ويمكن تلخيص مراحل تطورها في:

1. المرحلة الأولى (الفكر الكلاسيكي): كان الهدف الأساسي للسلطات النقدية المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار، وذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة وبين كمية السلع والخدمات المتاحة في السوق. وبموجب ذلك فإن مستوى الأسعار يتأثر فقط بالتغير في كمية النقود المعروضة، والتوسع النقدي يؤدي إلى التضخم في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي عند مستوى التشغيل الكامل حسب مبدأهم. وبذلك استعملت السياسة النقدية كأداة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار.

2. المرحلة الثانية (الفكر الكينزي): اهتمت النظرية الكينزية بعلاج الأزمة من خلال الربط بين الدخل والإنفاق، واعتبرت الشرط اللازم لتحقيق الاستقرار في السوق النقدي يكون بتعادل كمية النقود المعروضة مع الطلب عليها القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع المعاملات والاحتياط والمضاربة $M_s = M_d$. ودعا كينز إلى الاهتمام بالسياسة المالية وضرورة تدخل الدولة للخروج من الأزمة عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وبالتالي تكون السياسة النقدية غير فعالة.

3. المرحلة الثالثة (الفكر النقدي المعاصر): رغم نجاح الأفكار الكينزية ظل اقتصاديون آخرون يرفضون مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كونه لا يؤدي إلى حل مستمر للمشاكل الاقتصادية، فعادت السياسة النقدية خاصة مع ظهور النقديين (رواد مدرسة شيكاغو) بزعماء فريدمان، والذي يؤمن بأن التحكم في عرض النقود (من خلال السياسة النقدية) هو أساس تحقيق الاستقرار وذلك بزيادة M_s بمعدل مساوي لمعدل نمو الناتج القومي.

4. المرحلة الرابعة (الجدل الكينزي النقدي): ظهر الجدل والتعصب بين أنصار السياستين النقدية والمالية بعد ظهور نواقص كل منهما، فكل فريق يقدم امتيازات وأهمية سياسته ويعتبر السياسة الأخرى مكتملة فقط. وأدى هذا التعصب إلى ظهور فريق ثالث بزعماء الاقتصادي (Walter Heller) والتر هيلر فالتعصب لسياسة ما ليس له مبرر لأن استخدام إحدهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما مهم. ولذلك أكد على ضرورة التنسيق بين السياستين للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ولكل منهما فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

ثالثاً- أهداف السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف:

1. **الأهداف النهائية:** يسعى البنك المركزي إلى بلوغ مجموعة من الأهداف النهائية عبر إستراتيجية معينة مروراً

بعده أهداف أخرى وسيطة وأولية. وتمثل الأهداف النهائية في:

أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: ويعتبر أهم الأهداف حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي عن طريق مراقبة الكتلة النقدية وحجم الائتمان المصرفي.

ب. تحقيق مستوى عال من التوظيف: فعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، وذلك

زيادة الكتلة النقدية لرفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المشغلة ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة.

ت. التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: يتطلب العجز في ميزان المدفوعات سياسة نقدية انكماشية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع من أسعار السلع المحلية وتضعف قوتها التنافسية مع أسعار السلع الأجنبية، فتحجم الدول الأخرى عن استيرادها، وذلك بتخفيض أو سحب جزء من المعروض النقدي عن طريق رفع إعادة الخصم قصد تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع الأسعار داخل الدولة مما ينعكس إيجاباً على الصادرات (حيث يرتفع الطلب على السلع المحلية لأنها أقل سعراً من الأجنبية) ويقلل الواردات.

ث. تحقيق النمو الاقتصادي: حيث تساهم السياسة النقدية في رفع مستوى النمو عن طريق تخفيض معدلات الفائدة وتشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل ومن ثم رفع مستوى المعيشة والنمو.

2. الأهداف الوسيطة: وهي تلك المتغيرات التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل

الأهداف النهائية، لأن البنك المركزي لا يستطيع التأثير عليها بشكل مباشر. وتشمل:

أ. المجمعات النقدية: وهي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان الماليين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور النظام المصرفي والمنتجات المالية.

ب. معدلات الفائدة: معدلات الفائدة مهمة جداً سواء على الصعيد الداخلي والخارجي. فداخلياً تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات وعلى الاختيار بين النقد والادخار، وخارجياً تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال. ولذلك يجب أن تكون أسعار الفائدة إيجابية ومستقرة قدر الإمكان.

ت. سعر الصرف: فانخفاض سعر الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات (لأنه يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي، والسلع المصدرة أرخص بالنسبة للمستهلك الأجنبي مما يزيد الصادرات ويقلل الواردات). كما أن استقرار هذا السعر يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. غير أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف الأجنبي نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، تجعل التحكم والسيطرة في هذا الهدف صعبة وتدفع البنك المركزي إلى التدخل والتأثير عليه باستعمال ما لديها من احتياطات محاولة المحافظة على قيمة عملتها.

3. الأهداف الأولية: وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، حيث تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة ومن ثم الأهداف النهائية. وتشمل:

أ. مجاميع الاحتياطات النقدية: وتشمل كل من القاعدة النقدية (النقود المتداولة لدى الجمهور) ومختلف احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

ب. أسعار الفائدة: أي الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

ثالثا- دور السياسة النقدية في علاج التضخم: يمكن علاج التضخم من خلال السياسة النقدية بإتباع شكل أو عدة أشكال من الإجراءات الكمية (وهي الأدوات الغير مباشرة التي يمكن من خلالها التحكم في كمية أو إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية بصرف النظر عن نوعه أو أوجه استعماله) التالية:

1. رفع سعر إعادة الخصم (ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة أو المعدل الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية إما مقابل ما يقدمه لها من قروض، وإما مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مخصومة) فترفع البنوك التجارية بدورها سعر خصمها للأوراق التجارية والمالية وسعر الفائدة على القروض التي تمنحها، وهو ما ينتج عنه انخفاض في الطلب على القروض بسبب ارتفاع تكلفتها. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يشجع الادخار بالبنوك التجارية وهو ما يقلل حجم الطلب على السلع والخدمات فتتراجع الأسعار.

2. الدخول في السوق المفتوحة (ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية بائعا أو مشتريا لبعض الأصول المالية والحكومية) عارضا أو بائعا للأوراق المالية الحكومية قصد امتصاص الأرصدة التي تمثل قيمتها، فيقوم المشتري بدفع قيمتها إما نقدا أو بشيكات، فإذا كان الدفع نقدا تنخفض كمية النقود القانونية ويتقلص الطلب على السلع وبالتالي المحافظة على مستويات الأسعار. أما إذا كان الدفع عن طريق الشيكات فسيكون ذلك على حساب تخفيض قيمة الودائع لدى البنوك وبالتالي تنخفض إمكانياتها على تقديم الائتمان، وسواء كان الدفع نقدا أو بشيكات فالنتيجة هي الحد من الطلب وخلق حالة من الاستقرار تؤدي إلى كبح التضخم.

3. رفع نسبة الاحتياطي القانوني (وهي تلك النسبة من ودائع البنوك التجارية والتي تلزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي على شكل سائل) فتتخفض الاحتياطات الحرة لدى البنوك وتتراجع قدرتها على منح القروض. وتستعمل هذه الأداة على نطاق واسع في الدول النامية لأن البنوك ملزمة بالإيفاء بالاحتياطات المطلوبة، كما أنها سهلة الإدارة نسبيا مقارنة بالأدوات الأخرى، حيث يستحيل استخدام علميات السوق المفتوحة لضيق وانعدام الأسواق المالية، كما أن تغيرات أسعار إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم ومحدودية التعامل بالأوراق التجارية.

كما يمكن للبنك المركزي إتباع الأدوات النوعية (ويقصد بها الأدوات التي يمكن من خلالها التأثير على الائتمان من حيث نوعه والمجالات التي يستخدم فيها، فتوسع أو تقلص حجم الائتمان في مجال معين دون غيره، وتستخدم

هاته الأساليب عند تعرض بعض القطاعات دون غيرها لحالة عدم الاستقرار، مما يتطلب علاجاً جزئياً فقط) للحد من القروض الموجهة للقطاعات المسببة للتيارات التضخمية ك:

- السياسة الانتقائية للقرض، أي أن تتعلق قرارات البنك المركزي ببعض القطاعات فتسهل توجيه القروض للقطاعات التي يعتبرها ذات مردودية للاقتصاد، ويصعبها على القطاعات التي يراها مسؤولة عن ظهور تيارات تضخمية. وتأخذ السياسة الانتقائية شكل إقرار معدل إعادة الخصم مفضل يكون أقل من معدل الخصم العادي بالنسبة للأوراق التجارية والقروض التي تطلبها القطاعات المراد تشجيعها فقط.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: فبهدف الحد من الطلب على القروض قصد اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة خاصة في أوقات التضخم، يتدخل البنك المركزي بوضع شروط مراقبة الائتمان الاستهلاكي دون غيره كاشتراك دفع نسبة من قيمة السلع مسبقاً أو التأثير عليها بالزيادة و/أو تحديد قيمة الأقساط وعددها و/ أو عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من أصول البنك
- هامش الضمان المطلوب: هو النسبة الواجب على العميل دفعها من أمواله الخاصة عند طلب قرض من البنوك التجارية لشراء الأوراق المالية، حيث تستخدم هذه الأخيرة كضمان للقرض وهي أداة انتقائية لمراقبة الائتمان الموجه للمضاربة بالأوراق المالية. فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية قد توسعت في منح هذا الائتمان يأمر برفع هامش الضمان.
- تقديم إرشادات للبنوك قصد إتباع سياسة معينة وبشكل ودي غير رسمي في إطار الإقناع الأدبي. وذلك بعقد اجتماعات مع ممثلي البنوك أو من خلال المراسلات والتي توضح أسباب الامتناع عن قبول الأوراق المعنية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة

أو إتباع أدوات مباشرة ك:

- أ- إصدار التعليمات المباشرة بصورة صريحة وحازمة للبنوك التجارية، وذلك للتأثير على حجم الائتمان أو التحكم في اتجاهاته بالشكل المرغوب فيه وإلى القطاعات الاقتصادية المراد تمويلها. وقد تكون هذه التعليمات في صورة شفوية أو مكتوبة وغالباً ما يصحبها توقيع جزاءات وعقوبات في حالة مخالفتها وإتباع سياسات إقراضية غير ملائمة، كرفض إعادة خصم الأوراق للبنوك التي تتبع سياسة إقراضية لا تنسجم مع أهداف السياسة النقدية، أو إذا تجاوزت قروضها مقدار رأسمالها واحتياطياتها.
- ب- وضع نسبة دنيا قانونية للسيولة في البنوك التجارية.
- ت- سياسة تأطير الائتمان (السقوف الائتمانية): بوضع حد أقصى أو سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك بطريقة إدارية مباشرة كأن لا تتجاوز القروض الموزعة نسبة معينة خلال فترة زمنية معينة.

- ث- الرقابة والتفتيش (الأسلوب الميداني): حيث يقوم البنوك المركزي عن طريق موظفيه بإجراء فحص دوري وميداني لسجلات البنك وكشوفاتها ومراقبة عملياته ليتأكد من تطبيقها للأوامر.
- وعموما السياسة النقدية تتطلب مجموعة من الشروط حتى تنجح في تحقيق أهدافها:
- ضرورة توافر المعلومات الكافية للبنك المركزي عن وضعية الاقتصاد ومختلف مؤشراتته
 - التحديد الدقيق لأهداف السياسة النقدية
 - مدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به المتعاملين الاقتصاديين بشكل يجعلهم يتجاوبون مع مختلف أدوات السياسة النقدية
 - مدى مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التحدث في المعروض النقدي
 - وجود أسواق نقدية ومالية متطورة
 - ضرورة توافق اتجاه مختلف أدوات السياسة النقدية فيما بينها، وكذا تماشي اتجاه باقي السياسات الاقتصادية المطبقة مع اتجاه السياسة النقدية وخاصة السياسة المالية.